

البحث العلمي نزاهة أو لا يكون

كتاب : «النشاط المعجمي بالأندلس»

تأليف جديد أم نقل وتشويه ؟

بقلم : الدكتور عبد العلي الودغيري

الرباط 1992/11/28

صدر هذه الأيام عن دار الجيل ببירות كتاب عجيب غريب عنوانه : «النشاط المعجمي بالأندلس» وموضوعٌ على غلافه أنه من «تأليف د. يوسف عيد».

وكان أحد الإخوان المهتمين بكل ما يصدر عن التراث الأندلسي، وهو الأستاذ عبد العزيز الساوري، قد أخبرني بوجوده في إحدى مكتبات الرباط، فأسرعت إلى اقتنائه برغبة أن أجد فيه معلومات جديدة أو إضافات إلى ما سبق لي أن تناولته في كتابي : «المعجم العربي بالأندلس» الذي كان في أساسه بحثاً مطولاً نشر أول الأمر في مجلة (عالم الفكر) الكويتية ضمن العدد الخاص بحضارة الأندلس الصادر في ربيع 1981، ثم طبعته بعد ذلك في كتاب مستقل، مع زيادات وتنقيحات، فصدر عن دار المعارف بالرباط سنة 1984 في 156 صفحة.

ولكنني ما إن قُليت صفحات هذا (الكتاب) المطبوع في لبنان، وقرأت بعض ما جاء فيه، حتى أخذتني الدهشة والحيرة، لما أرى : لقد وجدت نفسي أقرأ صفحات وصفحات طويلة منقولة نقلاً حرفياً بنصها وهوامشها وتعليقاتها، وأحياناً بقليل من التصرف المخل، من كتابي الذي ذكرته آنفاً، وذلك دون إشارة لصاحبها ولا ذكر لعنوان الكتاب ولو في هامش صغير، ودون وضع أية علامة من علامات التنصيص المتفق عليها بين الباحثين. بل إن السيد يوسف عيد لم يشأ له كرمه الواسع أن يتبرع علينا ولو بإشارة صغيرة ضمن القائمة التي سماها «ثبت المصادر والمراجع».

وكان اعتقادي في بداية الأمر، أن هذه السرقة التي لا سبيل لدفعها أو الشك فيها أو تسميتها بأي اسم آخر سوى هذا الاسم أو ما يرادفه ويدل عليه، إنما اقتصر على صفحات كتابي المذكور ولم تتجاوز به إلى سواه، لكن تبين لي بعد ذلك، أن الرجل قد تسلط أيضاً على أمور أخرى من كتابي الذي نشرته سنة 1983 بالرباط تحت عنوان «أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس». وهو في الأصل رسالة جامعية كتبها سنة 1975 ونلت بها دبلوم الدراسات العليا في يناير 1976 وجائزة المغرب للآداب سنة 1977. كما سطا أيضاً على أشياء من مقالتي المنشورة بالعدد (9) من مجلة «المناهل» سنة 1977 تحت عنوان : «كتاب

السماء والعالم» : وهي المقالة التي خصها صاحب «النشاط المعجمي بالأندلس» دون غيرها بإشارة عابرة لا قيمة لها في هامش مغمور من هوامشه بصفحة (157) على الطريقة المقصودة الآتية : «انظر في مجلة المناهل المغربية عدد 1977/9 بحثا حول معجم السمااء والعالم». هكذا دون ذكر صاحب المقالة، ودون اعتراف بأن كل ما نقله حول كتاب السمااء والعالم (من ص. 154 إلى ص. 157) هو جملة وتفصيلا مسروق من مقالتي المذكورة ومن كتاب «المعجم العربي بالأندلس»، علما بأن أحدا من الباحثين قبلي لم يسبق له أن وصف هذا الكتاب المخطوط أو تحدث عن محتوياته.

ثم إنني بعد ذلك، كدت أعتقد وأقول : لعل ما بقي من صفحات الكتاب الذي نسبته السيد يوسف عيد لنفسه ، هو من جهده الخاص ومن تعبته المضني وكد يده وعرق جبينه، لكن تأكد لي عن طريق المقابلة النصية وتتبع دقيق لسائر صفحات الكتاب وفقراته، أن كل ما لم ينقله من دراساتي المذكورة، فهو أيضا مأخوذ بشواهد وهوامشه وتعليقاته من كتابات أخرى لباحثين معروفين. وهم على التوالي :

(1) كتاب «الحركة اللغوية بالأندلس» للأستاذ ألبير حبيب مطلق، وأحيل هنا على الطبعة الصادرة في بيروت سنة 1967. وقد أخذ منه صاحبنا حوالي 81 صفحة.

(2) دراسة الدكتور أحمد مختار عمر المنشورة بمجلة (اللسان العربي) العدد 8 ج 3 بعنوان : (معاجم الأبنية في اللغة العربية). وقد أخذ منها صاحبنا حوالي 19 صفحة.

(3) كتاب الدكتور ثمام حسان : «اللغة العربية : معناها ومبناها»، وأحيل هنا على طبعته الصادرة بمصر 1973. وقد أخذ منه حوالي 16 صفحة.

(4) كتاب الدكتور عيد العزيز مطر : «الحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة»، وأحيل هنا على طبعته الصادرة بمصر سنة 1967، وقد أخذ منها حوالي 11 صفحة.

(5) كتاب الأستاذ محمد أحمد أبو الفرج : «المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث»، وأحيل هنا على طبعته الصادرة في مصر سنة 1966، وقد أخذ منه حوالي 8 صفحات.

(6) كتاب « المعجم العربي بين الماضي والحاضر » للدكتور عدنان الخطيب (ط. معهد البحوث والدراسات العليا، مصر 1967). وقد أخذ منه حوالي 6 صفحات.

(7) كتاب «تاريخ الفكر الأندلسي» للمستشرق الإسباني أنخل جنثالث بالنشيا الذي ترجمه إلى العربية الدكتور حسين مؤنس (ط. القاهرة 1955)، وقد أخذ منه أكثر من أربع صفحات.

(8) كتاب «المعاجم العربية» للدكتور عبد الله درويش (طبعة الأنجلو المصرية سنة 1956)، وقد أخذ منه صفحة بكاملها.

(9) كتاب الدكتور حسين نصار «المعجم العربي نشأته وتطوره». ط. 1968 « وقد نهب منه أشياء سوف أشير إليها فيما بعد.

هذا فضلا عن كتابي «المعجم العربي بالأندلس» الذي نهب منه حوالي 60 صفحة، وكتابي «أبو علي القالي ..» الذي نهب منه حوالي 3 صفحات، وأمور أخرى أخذها من مقالاتي بمجلة المناهل كما ذكرت سابقا.

واليك تفصيل ذلك كله :

(1) فالصفحات من 1 إلى 6 من «النشاط المعجمي ..» بيضاء فارغة إلا من العنوان والإهداء.

(2) والصفحات من 7 إلى 21 منه، مسروقة من كتاب ثمام حسن، الصفحات : 312 - 313 - 39 - 40 - 314 - 316 - 319 - 323 - 325 - 326 - 327 - 330 - 331 - 332.

(3) ومن 21 إلى 28 مسروقة من كتاب (أبو الفرج) الصفحات : 101 - 102 - 106 - 107 - 108 - 110 - 111 - 112 - 113 - 114 - 116 - 118 - 122 - 123 - 126.

(4) الفقرة الأخيرة من ص. 28 مسروقة من ت. حسان ص. 231.

(5) ص 29 بها تعليق في أقل من أربعة أسطر سيأتي الحديث عنه.

(6) ص. 30 بيضاء ناصعة البياض.

(7) من ص. 31 إلى ص. 55 مسروق من كتاب أ. ح. مطلق، الصفحات : 41 - 42 - 43 - 44 - 45 - 54 - 55 - 58 - 62 - 63 - 64 - 65 - 68 - 72 - 69 - 77 - 78 - 81 - 83 - 87 - 88 - 92 - 93 - 103 - 104 - 106 - 112 - 113 - 114 - 115 - 117 - 313 - 314 - 316 - 318 - 321 - 322 - 323 - 324 - 325 - 351 - 258 - 254 - 255 - 257 - 264 - 265 - 266 - 268.

(8) من ص. 55 إلى 65 مسروق من كتاب ع. ع. مطر (ص. 105 إلى 111).

(9) من ص. 65 (الفقرة الثانية) إلى ص. 70 مسروق من كتاب ع. الخطيب، الصفحات : 14 - 15 - 16 - 35 - 36 - 37 - 38.

(10) ص. 71 مسروقة من كتابي «المعجم العربي بالأندلس» ص. 7 - 8.

(11) ص. 72 بيضاء ناصعة.

(12) من ص. 72 إلى ص. 81 مسروق من كتاب أ. ح. مطلق، الصفحات : 187 - 191 - 201 - 202 - 205 - 206 - 207 - 208 - 210 - 211 - 225 - 226 - 228.

(13) من ص. 81 (الفقرة الثالثة) إلى ص. 85 : منقول حرفيا من (الأمالي لأبي علي القالي) (أسماء الزوجة) ومادة (غرة).

(14) من ص. 85 (الفقرة الثالثة) إلى ص. 102 : مسروق من كتاب أ. ح. مطلق، الصفحات : 227 - 228 - 232 - 233 - 234 - 123 - 124 - 125 - 127 - 128 - 130 - 131 - 133 - 135 - 147 - 152 - 153 - 154 - 162 - 163 - 165 - 167 - 169 - 170 - 173 - 338 - 339.

(15) ص. 102 إلى 104 معلومات عن ابن السيد البطلوسي ملفقة من هنا وهناك.

(16) من ص. 105 إلى 106 مسروقة من كتاب أ. ح. مطلق ، الصفحات : 352 - 354 - 355.

(17) من ص. 107 إلى 112 مسروقة من كتابي «المعجم العربي ...» الصفحات : 10 - 13 - 16 - 17 - 18 - 19 - 20 - 21 - 25.

(18) ص. 113 (الفقرة الأخيرة) من كتاب ح. نصار ج 1، ص. 315.

(19) ص. 114 من كتابي «المعجم العربي ...» ص. 25 - 26 - 27.

(20) ص. 115 من كتاب ع. درويش ص. 32.

(21) من 116 إلى 118 من كتابي «المعجم العربي ...» ص 27 - 28 - 26 على الترتيب.

(22) ص. 118 (الفقرة 2) إلى ص. 120 من كتاب أ. ح. مطلق ص. 216 إلى 218.

(23) ص. 120 (الفقرة 2) إلى 121 من كتابي «المعجم العربي ...» ص. 34 - 35.

(24) ص. 121 (الفقرة 2) إلى 122 من كتاب أ. ح. مطلق ص. 220.

- (25) ص. 122 (الفقرة 2) من كتابي : م. ع. بالأندلس، ص. 35.
- (26) ص. 122 (الفقرة الأخيرة) من مطلق ص. 221.
- (27) ص. 123 إلى 124 من كتابي : المعجم العربي. بالأندلس ص. 35 - 38.
- (28) ص. 124 (الفقرة 2) من مطلق، ص. 222.
- (29) ص. 124 (الفقرة 3) إلى ص. 139 من كتابي المعجم العربي بالأندلس، الصفحات: 36 - 38 - 39 - 40 - 28 - 25 - 29 - 30 - 31 - 32 - 33 - 34 - 41 - 43 - 47 - 48 - 49 - 50 - 53 - 54.
- (30) ص. 140 إلى 142 من كتابي : (أبو علي القالي ..) ص. 320 - 321 - 322.
- (31) ص. 143 من كتابي : المعجم العربي بالأندلس، ص. 56.
- (32) ص. 144 (الفقرة 2) إلى ص. 147 من كتاب أ. ح. مطلق، ص. 372 - 373 - 375.
- (33) ص. 147 (الفقرة 2) من كتابي : المعجم العربي بالأندلس، ص. 56.
- (34) ص. 147 (الفقرة 3) إلى ص. 151 من كتاب أ. ح. مطلق، ص. 375 إلى ص. 382.
- (35) ص. 151 (الفقرة الأخيرة) إلى ص. 155 من كتابي : م. ع. بالأندلس ص. : 56 - 57 - 58 - 71 - 73.
- (36) ص. 156 من كتابي : م. ع. بالأندلس، ص. 73 ومقالاتي في المناهل ص. : 239 - 240.
- (37) ص. 157 من كتابي : م. ع. بالأندلس، ص. 81.
- (38) ص. 158 إلى 163 من مطلق، ص. 360 إلى 364، ومن 367 إلى 370.
- (39) ص. 164 إلى 174 من كتابي : م. ع. بالأندلس، الصفحات : 91 - 93 - 94 - 95 - 114 - 115 - 116 - 117 - 112 - 113 - 114.

وإحقاقا للحق، فإن للرجل صفحة واحدة كان علي أن أنسبها إليه بلا منازع ولا مدافع، وأقصد بها صفحة الإهداء التي جاءت بعد صفحة العنوان بالطبع، وحفظها البياض الناصع من كل جانب إلا ما كان من وسطها الذي جاء فيه بالحرف والنص : «إهداء إلى التي كابدت وضحت، وحرقت صفحة حياتها لتتير صفحات كتابي : إلى امرأتي».

وإحقاقا للحق فإن للرجل تلك الخاتمة الطريفة التي أكد فيها على أنه «اتكأ على بعض الأبنية السابقة». وهو يقصد بالطبع النصوص التي نهىها وتصرف فيها كما شاء. ذلك أن ما فعله لم يكن مجرد اتكاء، وإلا لأسندته تلك (الأبنية) ودعّمته حتى يقف على رجليه ويكتسب تقنية البحث الحقيقي، ويعرف معنى الأمانة العلمية، فيعزو كل رأي أو قول أو نص إلى صاحبه، ويضع لذلك العلامات الترقيمىة الدالة الواضحة، ويعرف أيضا كيف يستفيد منها بالقدر الضروري المباح علميا، ولكن الذي فعله كان سرقة واضحة واعتداء على جهود باحثين سابقين، مبيتة ومقصودة، اللهم إذا كان الرجل لا يستطيع أن يميز بين ما هو بحث يُحفظ لصاحبه، ويجازى عليه، وبين ما هو نقل حرفي وسرقة يعاقب عليها.

وصاحبنا هذا، لا يؤاخذ على إثم السرقة وحده، لأنه لم يقف عنده، بل يؤاخذ أيضا على جريرة ما ألحقه بالنصوص المسروقة من تشويه وتحريف، كما سنبين بعد قليل. لقد أتى على طائفة من النصوص تختلف في سياقاتها واصطلاحاتها ولغتها وأهدافها، فجمع بينها و (ألف)، وأعمل فيها المقص والإبرة : ينقص من هذا قطعة كما يحلو له، ويزيد في ذاك قطعة من نسيج مختلف ولون مغاير، ثم يخيطنها بعضها إلى بعض، ويصنع منها مرقعة يقيسها على حجمه، وبذلك جاء (الكتاب) جبة فيها من كل ثوب رقعة، ومن كل لون قطعة.

ثم حاول أن يغطي على سرقة تلك، بضروب من الحيل وألوان من (الصنعة) وأصناف من اللعب بالأيدي ومن الخدلة، ما أنا ذاكر بعضه فيما يلي :

• فقد يخلط أحيانا بين نصوص مختلفة فيذكر في بداية الصفحة فقرة من كتاب أول، ثم يتبعها بفقرة أخرى من كتاب ثان، ثم يعود إلى الكتاب الأول فيأتي على صفحة أو صفحات منه ... وهكذا وداليك.

• وقد يعتمد إلى الفقرة الطويلة المكثفة فيفترعها إلى فقرات عدة. وأحيانا قد يصنع عكس هذا بأن يجمع فقرات قصيرة ويؤلف منها فقرة واحدة طويلة، وربما اكتفى ببضعة أسطر من هنا يدسها في صفحة أو فقرة من هناك، وكل ذلك لإخفاء سرقة.

• ومن أصناف الحيل و(الصنعة) في هذا الكتاب أن يدمج بعض الهوامش من نص مسروق في متن النص وصلبه. وربما فعل العكس أي بأن ينزل معلومات من متن النص إلى الهامش ويجعل منها إحالات.

• ويسطر على صفحات كاملة أو فقرات طويلة دون إشارة لصاحبها ومصدرها. إلا أنه

قد يضع على معلومة واحدة من المعلومات الواردة بالنص كله رقما يحيل فيه بالهامش على الكتاب المسروق إحالة غامضة مضللة، وكأن الأمر لا يتعلق إلا بتلك المعلومة البسيطة أو الجزئية الصغيرة، مع أنه يتعلق بالنص كله الذي قد يصل إلى صفحات عدة، دون علامة تدل على بدايته ونهايته إلا بالرجوع للأصل وإجراء المقارنة. هذا ما فعله مع بعض المصادر التي سرق منها، ولكنه لم يفعله مع سائر ما أخذه من كتابي: «المعجم العربي في الأندلس» و«أبو علي القالي...» إذ طمس وجودهما وعفى على ذكرهما تماما.

• وقد يفعل ما هو أغرب من ذلك وأخفى، فيأتي بنص من هذا الكتاب أو هذه الدراسة،

ثم يضع لها هامشا أو هوامش من نص آخر لباحث آخر.

• ويذهب في مخادعة القارئ غير هذه المذاهب، فيمد يده إلى بعض ألفاظ النص المسروق

الذي لا تدل على مصدره أو نقله الحرفي أية علامة، فيتصرف فيها بإبدال كلمة وإحلال مرادفها أو ما يفيد معناها محلها، كما نرى في (ص. 8) حين جعل مكان عبارة تمام حسان الواردة في الأصل وهي قوله: «صلاحيته للجدولة» عبارة أخرى بدلها وهي قول صاحبنا: «إمكانية الجدولة»، أو قوله في مكان آخر (ص. 16): «لعل ما يجب» عوض «لعل ما ينبغي» الواردة بالأصل. أو قوله في ص. 25: «ونقص بالسياق» عوض «وأقصد...» في النص الأصلي. ولك أن تقف - أيها القارئ الكريم - عند هذه النون الجماعية التي أراد صاحبنا أن يوظفها لتضخيم حجمه، وكيف لا وقد أصبح كل الصيد في جوف الفركا، وانتفخ الجسم الضئيل وكبرت الصورة وأصبحت كما ترى !؟

• وربما أقحم في النص، بأوله أو وسطه أو آخره، عبارة تشوّهه وتفسده كقوله في

ص. 28: «وللأمانة نقول: إن معجميين يستعملان الرسم...»، فأقحم عبارة «وللأمانة نقول» على النص الأصلي وهو لتمام حسان. ولا تعجب من غرام صاحبنا الظريف بالأمانة، فنحن في زمن قد اختلت مقاييسه وموازينه، وتغيرت مدلولات ألفاظه ومعاني قواميسه. ولعلك لا تدري أن (الأمانة) في قاموس هذا الكتاب إنما تعني كل أضدادها في قواميسنا نحن، تلك القواميس البالية التي أعلن السيد يوسف عيد، في بعض عباراته المقحمة على النصوص الأصلية، أنه حامل لواء الدعوة إلى إحراق ألفاظها والإجهاز على لفتها. وهذا ما لا بد أن تعرفه - أيها القارئ الكريم - وتهنئ صاحبنا عليه وعلى شجاعته وجراته العلمية فيه، فلقد أتى على سرقة صفحات طويلة من الدكتور تمام حسان (من ص. 17 إلى ص. 28) ثم وجد أن هذا الأخير يختم كلامه بقوله: «فقد رأينا كيف توقعنا للمعجم أن يحدد طريقة النطق والتهجية والمبنى الصرفي وضرورة ارتباط شرح المعنى المعجمي بتحديد ضmann الكلمة... الخ»، فعلق على ذلك صاحبنا

بنكتة من نكتته التي لا تخلو من معنى طريف، وظلّ خفيف، فقال : « تلك كانت الرؤية، ويبقى كله في حدود التمني، إن لم نصل بمعجنا إلى المرتبة الرائدة بعيدا عن أي عمل سريع يبغى المرء من ورائه حفنة قروش وتجارة رخيصة. وحسبي أنني أحاول مع غيري ممن يدعون إلى إيقاظ هذه الفكرة، ونفخ الرماد المتراكم فوق جوها لتشتعل وتحرق يابس اللغة، ثم تتفتق بعد الحريق براعم الكلمة، فيحتضنها صدر المعجم الجديد ... » (ص. 28 - 29).

ألا ترى كيف أن صاحبنا لا يقنع بالقليل ولا تكفيه النيات والتمنيات، وإنما يريد العمل ويطمح إلى الفعل، ولا يرضى بالعمل السريع الذي لا يريد به أصحابه إلا حفنة من القروش ؟ ألا تراه يحب المجد ويركب الصعب ويعد نفسه في طليعة الباحثين الأكفاء العاملين الكادحين ؟ ألا تهش ولا تبش ؟ ما هذه العظمة ؟ ما هذه العصامية ؟ ما هذا المجد ؟ وهل فهمت - عافاك الله - قصده النبيل وحكمته البالغة وما يرمي إليه حين أطلق صرخته الكبرى، وجاهر برسالته العظمى فقال : إنه يعمل مع غيره على إضرام النار وإثارة الغبار، والأخذ بالثأر ومحو العار، وإشعال الحريق وفتح الطريق ...؟؟ ألا تصفق ؟ ألا ترقص ؟ ألا تطرب ؟ ألا تأخذك النخوة العربية والحمية الهاشمية ؟ أما أنا فأسأل الله أن يجنبنا لهيب هذه النار ويوقف هذا الزحف الذي ينوي صاحبنا أن يقوم به مع زمرة من أصحابه، لأنه لو فعل ذلك لآتى على الأخضر واليابس مما تبقى من جهودنا وأبحاثنا وعزائنا.

ولقد كان صاحبنا وهو ينهب ويغير على متاع الغير في عجلة من أمره ولهفة، وكانت حاله كحال حاطب الليل الذي لا يدري ما يحطب، فيجمع في حبله ما غث وما سمن، وربما سرق أشياء وهو لا يعرف قيمتها فيبيعهما بثمان أقل من ثمنها، وربما فعل العكس، فغالي في قطعة مسروقة، وهو لا يدري مقدار تفاهتها. وقد تقع من يديه أشياء أثناء الحطب والنهب فتتكسر ولا يعرف كيف يصلحها ويرممها ويرتب أجزاءها، فيقدمها للمشتري على حالها مشغورة مكسورة معيبة، وقد تشابه عليه القطع بألوانها وأشكالها فيضم بعضها إلى بعض وهي ليست من أصل واحد، والحال أن معرفة ذلك ليس من صناعته، فهو يعرف السرقة فقط. وكل هذا قد لاحظناه في العمل الذي عمله صاحبنا من غير دراية ولا تبصر. ولو تبصر قليلا أو كانت له أدنى دراية بالمتاع المسروق لعرف كيف يغطي بعض عيوبه ويخفي آثار طريقه. وهاك بعض الأمثلة :

(١) - فالكتاب - كما يدل عليه عنوانه - خاص بالحركة المعجمية في الأندلس، أو المفروض أن يكون كذلك، ولكن السيد يوسف عبيد بعد أن وضع العنوان المذكور، أقحم فيه نصوصا - نهىها هي الأخرى من هنا وهناك - لا علاقة لها بموضوع الكتاب . فقد وجدني في كتاب (المعجم العربي بالأندلس) أتحدث عن القواميس الأندلسية الخاصة بالأفعال وأذكر منها كتب ابن القوطية وابن القطاع السرقسطي وغيره. فأحب صاحبنا أن يزيد شيئا على ما ذكرته، فماذا فعل ؟ لجأ إلى نقل نصوص بكاملها من بحث الدكتور أحمد مختار عمر حول (معاجم الأبنية في اللغة العربية) من غير أن ينظر فيما ينقله ويحشده، فكانت النتيجة أن أقحم في كتابه نصوصا خاصة بالحديث عن كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني وآخر بنفس العنوان للزجاج، وهو لا

يعلم أن المؤلفين معا ليسا من رجالات الأندلس ولا كتابيهما من المؤلفات والقواميس الأندلسية.

(2) - ثم رأي أيضا أحدث عن أنواع القواميس اللغوية التي عرفتها بلاد الأندلس، فأحب أن يظهر بعض تفوقه ونبوغه ويضيف إضافات أخرى، فماذا فعل ؟ لجأ إلى حديث المستشرق الإسباني بلنشيا في (تاريخ الفكر الأندلسي) عن بعض قواميس الأعلام البشرية وكتب الطبقات والتراجم، كمؤلفات ابن الأبار وابن الغرضي وابن بشكوال والخشني وابن عفيون وغيرهم، فنقل ذلك الحديث وهو يعتقد أنه أصاب المرمى وبلغ الغاية، وما علم - سامحه الله - أن هذه الكتب لا علاقة لها بالحركة المعجمية اللغوية ولا هي من قواميس الألفاظ أو قواميس المعاني، وأن كلام صاحب (تاريخ الفكر الأندلسي) وأراد في سياق آخر غير سياق كتابي وفي موضوع خارج عن موضوعه.

(3) - وظل ينهب من كتاب (الحركة اللغوية بالأندلس) ما شاء، ويحطب على عجل خشية أن يفاجئه مفاجئ أو تقع عليه عين حارس، (فخلط وغلط) - كما يقول العامة - وله العذر، وهو على هذه الحال، فقد تحدث صاحب (الحركة المعجمية) عن النشاط اللغوي في القرن الثالث، وأتبعه بالحديث عنه في الرابع ثم الخامس، فجاء كلامه يحكمه تسلسل تاريخي وترابط منطقي ووفق خطة لا غبار عليها، ولكن صاحب (النشاط المعجمي ...) حين سلخ منه ما سلخ، اضطرب وتلجلج واختلط عليه الحابل بالنابل والأول بالآخر، فوضع في ص. 31 عنوانا سماه : « 1 - مدخل : حالة اللغة في الأندلس قبل بدء التأليف المعجمي »، وكان المفروض أن يذكر تحت هذا العنوان البوادر الأولى في التأليف اللغوي بالأندلس إلى غاية القرن الثالث الهجري الذي ظهرت فيه أولى ثمرات التأليف القاموسي. ولكنه بحكم تراميه على الموضوع واضطراب الأمر عليه، وهو على حاله التي عليها، جمع تحت العنوان المذكور كل ما ألفه الأندلسيون من مؤلفات اللغة إلى نهاية القرن الخامس. وهكذا حشد نصوصا مسروقة - بالطبع - حول القالي والزبيدي وابن القوطية والبكري والبطلوسي وابن سيده وغيرهم. هذا مع العلم أن (رقم 1) الذي رقم به المدخل لم يكن له ثان ولا ثالث في هذا المجموع فظل مفردا يتيما.

وبعد ذلك وضع عنوانا آخر (ص. 71) وهو : « الفصل الأول : القالي وأهمية مدرسته » فكرر فيه وأعاد الحديث عن القالي والزبيدي والبطلوسي وابن سيده وغيرهم ممن ذكروا في (المدخل) على أنهم ينتمون إلى الفترة التمهيدية السابقة لمرحلة التأليف القاموسي.

(4) - وكان - وهو في غمرة ما هو فيه من النهب والسلخ والاستيلاء - لا يلتفت إلى ما يقع فيه من أخطاء في بعض الأسماء وتحريف بعض الألفاظ وتشويه بعض المعلومات التي ينقلها بالبر أو الإقحام أو التصحيف.

وهكذا وجدناه مثلا ينقل نصا عن الدكتور أحمد مختار عمر جاء فيه : « فأما جرم فلان، فكسب »، فحرفه الناقل وكتب : (فكذب) عوض (فكسب). (ص. 179).

• ونقل كلاما عن صاحب (الحركة اللغوية) حول عبد الملك بن طريف جاء فيه : «وله كتاب حسن في الأفعال» فاضطرب هذا المنقول المسروق في يد سارقه ووقع وتكسر وضاع نصفه الأول وبقي نصفه الثاني فقط، فأمسكه كما هو، وجاء به ووضعه في كتابه على هذا النحو المكسور : «حسن في الأفعال» (ص. 42) أي أن لابن طريف كتابا اسمه (حسن في الأفعال).

• وفي ص. 47 - 48 وجدناه وهو يختم لائحة المؤلفات اللغوية الأندلسية بعد نقلها من مواضع شتى من كتاب (الحركة اللغوية) لألبير حبيب مطلق، يكتب اسم أبي بكر عاصم بن أيوب البلوي ويضع تحته عناوين كتبه على هذا الترتيب ويحسب هذا الترقيم وهو :

» 92- شرح أشعار الحماسة.

93 - شرح كتاب الأشعار الستة الجاهلية.

94 - شرح ديوان امرئ القيس.

95 - أبو علي الحسن بن علي النمري.

96 - شرح كتاب معاني أبيات الحماسة

ثم يقول بعد ذلك مباشرة ويدون أي فاصل : «فهذه ستة وتسعون مؤلفا تمثل غير اتجاه في اللغة والنحو».

وبذلك جعل من (أبي علي الحسن بن علي النمري) كتابا من كتب عاصم وأعطاه رقما هو رقم (95)، ثم جعل كتاب (شرح معاني أبيات الحماسة) من مؤلفات أبي بكر عاصم المذكور، والصحيح أنه للنمري ، وبذلك أصبحت لائحة مكونة من (96) كتابا بما فيها «أبو علي النمري» (فهو أيضا كتاب من الكتب).. ولو رجعنا إلى أصل النص المسروق في ص. 325 من كتاب (الحركة اللغوية ...) لفهمنا وعلمنا أسباب الخلط والخطأ. هذا مع العلم أن جملة الشروح الأدبية التي جاء بأسمائها هنا ليست أعمالا لغوية ولا معجمية، ولكنه، كما قلت وكررت، يحطّب في ليل حالك لا يدري ما هو أخذ فيه ولا ما هو تارك.

(5) - وربما وقع صاحب الدراسة المعتمدة في خطأ علمي، فتجد السيد عبيد، بحكم كسله وعدم درايته بالموضوع، يتابعه في ذلك الخطأ ويحتذيه خطوة خطوة.

• فقد تحدث صاحب (الحركة اللغوية ..) مثلا عن كتاب (أفعل من كذا) للقالبي (ص.

210 - 211)، فزعم أنه كتاب مخطوط بدار الكتب المصرية، وذكر رقمه وصار يصف محتوياته على أنه للقالبي. وكان ذلك خطأ منه لم ينتبه له صاحب (النشاط المعجمي ..) الذي اكتفى

بسرقه كلامه في الموضوع وهو لا يعلم أن الكتاب الذي تحدث عنه ألبير مطلق ليس للقالى قطعاً بل لحمزة الأصبهاني.

• ومن هذا القبيل ما ساقه صاحبنا من نصوص وكلام حول (المستدرك في اللغة) للزبيدي، فكتب في (ص. 93) : « لم تورّد لنا المصادر أية معلومات إضافية عن هذا الكتاب سوى اسمه ومن رواه ». ثم عاد في مكان آخر فنقل كلاماً في أكثر من صفحة فيه حديث عن مخطوطة الكتاب ووصف لمحتواه ومنهج صاحبه فيه (ص. 137 - 138). والسبب في هذا التناقض الواضح أنه كان في الموضع الأول ينقل كلام ألبير مطلق، في حين نقل في الموضوع الثاني كلامي الذي كتبتّه عن كتاب الزبيدي في (المعجم العربي بالأندلس). ولو كان « المؤلف المنتحل » ذكياً لعمد على الأقل إلى الاستغناء عن الكلام الأول الذي نقله عن السيّد أ. ح مطلق.

ويطول بنا الحديث لو مضينا في تتبع فضائح هذا (النشاط المعجمي ..)، وإعطاء الأمثلة على خلطه، وتقديم الأدلة على حيله والأعيبه التي لجأ إليها لمحاولة إخفاء سرقة ومداراتها. ولا أريد أن أختم هذا المقال دون أن أشير إلى أن السيد يوسف عيد لم يكتف بسرقة النصوص والمعلومات الواردة في كتاب (المعجم العربي بالأندلس) وغيره، بل لقد جعل من كتابي هذا المنطلق الذي ارتكزت عليه سائر النصوص الأخرى المنقولة، والقطب الذي أدار حوله رحي سرقاته كلها، ذلك أنه اغتصب منه منهجه وتبويبه وترتيب فصوله أيضاً، وتتبعها نقطة نقطة، ثم حاول بعدها أن يضيف إليه أشياء لم يجدها فيه فلجأ إلى النهب من المصادر العديدة التي ذكرتها.

ولا يغرنك أخيراً أن تجد أيها القارئ الكريم في آخر هذا (المجموع) لائحة سماها صاحبها (ثبت بأهم المصادر والمراجع العربية والأجنبية)، واشتملت على خمسين عنواناً أولها القرآن الكريم، فما ذلك سوى تمويه، وضرب من الحيل التي أعطينا أمثلة منها فيما سبق.